



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الموضوع: الفروق المحاسبية في المقاصات البنكية

المرفقات: لا يوجد

قرار الهيئة الشرعية رقم (أ/٩٧)

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:  
فإن الهيئة الشرعية لبنك البلاد في اجتماعها الرابع والتسعين بعد الثلاثمائة، المنعقد يوم الأربعاء ٢٦/١٠/١٤٢٨هـ الموافق ٠٧/١١/٢٠٠٧م، في مدينة الرياض بالمقر الرئيس للبنك قد اطّلت على موضوع: الفروق المحاسبية في المقاصات البنكية، وذلك بعد تكرار السؤال عن الطريقة الشرعية التي يجب اتباعها في الحالات التي يكون فيها فرق في المقاصات بين البنوك المحلية أو الدولية والحوالات الدولية، وبعد مناقشة الموضوع ودراسته قررت الهيئة أن الفرق في المقاصات البنكية إذا كان لصالح البنك فيجوز في حساب مخصص للأعمال الخيرية على نية مالكه، وإن كان الفرق على البنك لصالح العميل فيدفع البنك هذا الفرق من أي حساب يخصصه لذلك، شريطة أن يكون ما يتحمله عميل البنك المحلي أو الخارجي (المحول إليه مثلاً) من هذه الفروق يسيراً بالنسبة لحجم العملية؛ وذلك لأنها فروق غير مقصودة وهي مما يقتضيه العمل في كثير من الأحيان.  
وفق الله الجميع لهده، وجعل العمل في رضاه، والله أعلم، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الهيئة الشرعية

أ.د. عبدالله بن محمد المطلق (نائباً)

عبدالله بن سليمان بن منيع (رئيساً)

د. عبدالعزيز بن فوزان الفوزان (عضواً)

أ.د. عبدالله بن موسى العمار (عضواً)

د. محمد بن سعود العصيمي (عضواً وأميناً)

د. يوسف بن عبدالله الشبيلي (عضواً)